

الاستثمار الأجنبي المباشر كخيار استراتيجي لتنمية قطاع السياحة وتحقيق الأمن الاقتصادي بالجزائر

Foreign direct investment as a strategic option for the development of the
tourism sector and economic security in Algeria

د. بن عبد العزيز سفيان

د. دحماني عزيز

ط. د. نعام مباركة

جامعة طاهري محمد، بشار

جامعة طاهري محمد، بشار

جامعة طاهري محمد، بشار

مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية بالجنوب الغربي

benabdelazizsoufyane@gmail.com

dahmani.aziz.univ@gmail.com

namebarka08@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/05/27

تاريخ الاستلام: 2018/12/25

الملخص: تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على تنمية القطاع السياحي والأمن الاقتصادي، ذلك لأهمية القطاع السياحة باعتباره من الصناعات الرائدة والتي تنافس عائداته عائدات القطاعات الأخرى فهو مُدر للعملة الصعبة وأداة لتطوير القطاعات الإنتاجية خاصة الخدمية منها وموردا هاما لكثير من الدول. وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الإحاطة بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمقومات السياحية في الجزائر، وكذا محاولة تقدير العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر وعدد السياح الوافدين بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وقد خلصت الدراسة إلى وجود عدة مشاكل لا تزال تعيق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاع السياحي مما نتج عنها ضعف التأثير المسجل للاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية قطاع السياحة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، أمن اقتصادي، قطاع السياحة، مقومات سياحية، نموذج الحدار ذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

Abstract: This study seeks to measure the impact of FDI in Algeria on the development of the tourism sector and economic security, so the importance of this sector as a leading industries, whose revenues compete with the revenues of other sectors is a source of hard currency and a tool to develop productive sectors, especially services and an important resource for many countries. Using a descriptive and analytical approach through the theoretical framework of FDI and tourism potential in Algeria, as well as an attempt to assess the relationship between foreign investment flows to Algeria and the number of incoming tourists, based on the self-regression model for distributed deceleration periods. The study concluded that there are several problems that continue to hinder the attraction of foreign direct investment towards the tourism sector, which resulted a weakened impact of FDI on the development of the tourism sector in Algeria.

Key Words: economic security, FDI, tourism sector, tourism potential, Autoregressive Distributed Lag (ARDL)

JEL Classification: F21, G11

المقدمة:

تعد السياحة من أكبر الصناعات في العالم الحديث، وأحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، لآثارها الإيجابية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كإجمالي الناتج المحلي وميزان المدفوعات والتوظيف والعمالة والميزانية العامة وتنمية المناطق الريفية، وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أصبحت السياحة نشاط اقتصادي أساسي للعديد من الدول النامية والمتقدمة التي وجدت فيها بديلا استراتيجيا.

يعد الاستثمار في الصناعة السياحية أحد الاستثمارات المهمة في عصرنا الحالي لما له من تأثير على اقتصاد الدولة، إذ يعد الاستثمار السياحي قاعدة انطلاق لنيل نصيب وحصّة من تدفقات وإيرادات السياحة العالمية.

إشكالية الدراسة:

على هذا الأساس ارتأينا طرح الإشكالية كما يلي "ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية السياحة والأمن الاقتصادي في الجزائر؟" ولمعالجتها تتطلب منا الدراسة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

-فيما تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والأمن الاقتصادي؟

-ماهي مقومات السياحة في الجزائر وماهي عوائدها على الاقتصاد الوطني؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على تلك الأسئلة نقترح الفرضية التالية:

H_0 لا تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تنمية قطاع السياحة في الجزائر.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدين على برنامج لتحليل البيانات 10 Eviews

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والأمن الاقتصادي.
- المحور الثاني: مقومات السياحة في الجزائر واثارها على الاقتصاد الوطني.
- المحور الثالث: دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع السياحي والأمن الاقتصادي في الجزائر.

1. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والأمن الاقتصادي:

1.1. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول المضيفة له، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال السنوات الماضية، كما يمكن اعتباره مؤشرا على انفتاح الاقتصاد ومظهرا للعوامة من خلال أهم مجسد له، وهي الشركات المتعددة الجنسية (علوان، 2009).

أ. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه:

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد آخر. ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت في مجلس الإدارة" (خروبي و بحري، 2017).

وحسب صندوق النقد الدولي (FMI) هو "ذلك النوع من الاستثمارات الدولية الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" (هدروق، 2014).

ويرى Bertrand أنه "مساهمة رأس مال مؤسسة أخرى، وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الأخيرة، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب. وأضاف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية إنشاء المؤسسة (Bertrand, 1971).

ب. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا مختلفة، لكونه يجمع أنواع متعددة من العمليات مما يسمح له بالتفرع في شكله ونوعه، ومن الممكن تصنيفه حسب الملكية وهذا بناء على مبدأ نسبة المساهمة في رأس المال، وقوة اتخاذ القرار، أو الملكية تماما كما صنّفه أبوقحف عبد السلام وهو يعد التصنيف المعمول به في اقتصاديات اليوم، حيث يصنف إلى:

- **الاستثمار المشترك:** تعتبر الاستثمارات المشتركة مشروعات يمتلكها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتي بصفة دائمة، لا تقتصر الشراكة في رأس المال فقط بل تمتد إلى إدارة المشروع والخبرة وبراءة الاختراع (يقور، 2015). يعد هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول النامية حيث تعمل على تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني (حبش، 2008).
- **الاستثمار المملوك بالكامل:** هي استثمارات او مشروعات يمتلكها المستثمر الأجنبي ملكية كاملة، حيث ينفرد بالإدارة والتحكم في المشروع ويتمتع بالحرية الكاملة دون أي نوع من أنواع التدخلات. لا تفضل الدول النامية هذا الشكل من الاستثمار بسبب مخاوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية (فرحي،

2013) إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في العديد من دول العالم واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات.

● **الاستثمار في المناطق الحرة:** تعرف المناطق الحرة بأنها مناطق محدودة المساحة، ذات مواقع استراتيجية عادة، كأن تكون قريبة من الموانئ أو المطارات، تتميز بسهولة أنظمتها وحرية شبه كاملة مقارنة بالقوانين والأنظمة السائدة داخل البلاد الذي توجد فيه. (أقسام، 2012) تسعى الدولة المضيفة عند إنشاء المنطقة الحرة إلى تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر ومنح حرية أكبر لتملك وتحويل الأموال والأرباح خارج الدولة المضيفة، وتقديم تسهيلات وحوافز مختلفة لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدولة المضيفة، وتعمل على تشجيع إقامة الصناعات التصديرية (عميش، 2017).

● **مشروعات أو عمليات التجميع:** هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتج نهائي، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفع العمليات وطرق التخزين والصيانة.. الخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي (سعد، 2014)، وبشكل خاص يعاب على هذا النوع من الاستثمار قلة نقله للتكنولوجيا، وذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج حيث تعتمد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدر عالي من التقنية أو التأهيل (بيوض، 2011).

ت. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

قد ازداد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر لما يحققه للدول المضيفة من منافع وفرص تساهم في النهوض باقتصاداتها، وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لرفع الطاقة الإنتاجية لها (جوامع، 2015)، وتحسين كفاءتها وأدائها.

تبرز أهمية الاستثمار المباشر من المكاسب التي يحققها للدول المضيفة نذكر بعضها منها:

- ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة تمويلية خارجية بديلة، تخفيض عمليات اللجوء إلى المساعدات الدولية والقروض، وما يترتب عليها من خدمات الدين والالتزام بالشروط المفروضة عليها؛
- تعتبر رؤوس الأموال الأجنبية عنصر تكميلي للمدخرات المحلية غير الكافية لتمويل البرامج التنموية، وضرورة من أجل المحافظة على ميزان المدفوعات من خلال زيادة صادرات الدولة المضيفة؛
- يقوم بنقل التكنولوجيا، والخبرات الإدارية والتنظيمية، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية؛
- يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة بتدريب الموظفين وتكوينهم، إضافة إلى مساهمته في تنمية أنشطة البحوث والتطوير بها.

2.1. ماهية الأمن الاقتصادي:

يُعتبر مفهوم الأمن الاقتصادي من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر السياسي الاستراتيجي بصورة عامة بسبب هيمنة البعد العسكري على مفهوم الأمن الوطني. ولذلك بقي هذا المفهوم غامضاً ولم يتبلور بصيغة نهائية حتى الآن، يفتقر إلى الكثير من الأطر النظرية والتطبيقية، رغم ذلك ظهرت عدد من الأعمال والدراسات الأكاديمية في الفترة الأخيرة تُبرز أهمية الأمن الاقتصادي.

أ. تعريف الأمن الاقتصادي

لا يوجد تعريف واضح ومحدد لمصطلح الأمن الاقتصادي في الدراسات الاقتصادية المعاصرة سوى التعريف الذي نقله بعض الباحثين عن الأمم المتحدة "هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة، من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية وهي الغذاء والمأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم". (القليبي، 2007)

أما على مستوى الوطني قد عرفه بـ "التنمية والازدهار واستقرار الاقتصاد والاكتفاء الذاتي والرفاهية" (المطيري، 2015)، وعرفه كل من لورنس كروز وجوزافاني (Lawrence Kransé & J. Nye) بـ "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية" (منصر، 2009).

وعرفه أيضاً "المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل، ورأس المال والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع ويتحسن باستمرار وامين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي" (كزار، 2013)

ب. أهمية الأمن الاقتصادي:

تحقيق الأمن الاقتصادي يعني تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي وغرس الرضا والطمأنينة فينعم افراد البلد بحياة مستقرة وأمنة، أما انعدامه (انعدام الامن الاقتصادي) يؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي وتفشي الجرائم كالسرقة والقتل وتعاطي المخدرات، كما يعتبر من اهم أسباب الصراعات والحروب الداخلية والخارجية. (أبو عامر، 2018) لا يمكن تصور مجتمع مستقر دون وضع اقتصادي آمن ومستقر يوفر لمجتمعات رفاهاً اجتماعياً، لهذا أصبح تحقيق الأمن الاقتصادي هاجز حكومات الدول خاصة النامية منها. لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية لتحقيق أمنه الاقتصادي، الذي ينعكس بشكل إيجابي على افراد المجتمع (كزار، 2013).

تكمن أهمية الأمن الاقتصادي في ارتباطه بتوفير الحاجات الاقتصادية للدولة أو قدرتها تجاه الدول الأخرى، قد تتمثل تلك الإمكانيات في امتلاك الدولة لرؤوس الأموال أو منتجات مصنعة أو موارد أولية أو أسواق لامتناهات التجارة ورؤوس الأموال (المطيري، 2015)، لهذا تسعى الدول جاهدة لتوفير المورد الخام والمواد الغذائية، ورفع قدرتها الصناعية والتكنولوجية، وتحسين كفاءة مواردها البشرية العاملة في قطاع الصناعة، ورفع قدرتها المالية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية دون المساس بحاجاتها الأساسية.

2. مقومات السياحة في الجزائر وأثارها على الاقتصاد الوطني:

ظهرت السياحة كمنشأة طبيعية للإنسان نظرا لحاجته للتنقل والسفر من مكان إلى آخر، وذلك إما لأسباب اقتصادية أو طبيعية، واقتزنت بالرغبة في التعرف على مناطق جديدة والاستمتاع بجمال الطبيعة في الأماكن التي يزورها، ومع تطور البشرية والنهضة التي شهدتها في العصر الحديث في النواحي العلمية والاقتصادية تطورت كذلك العوامل المحفزة للسياحة ونشأت أنواع عديدة للسياحة منها؛ السياحة الثقافية والعلاجية والشاطئية والبحرية والجبلية... وغيرها من الأنواع.

ونظرا لأهمية قطاع السياحة في اقتصاديات الدول وإدراكها لذلك، فقد لاقى هذا القطاع مزيدا من العناية والاهتمام، باعتباره أحد روافد التنمية الاقتصادية بما يدره من دخل من العملات الصعبة للبلدان المستقبلية للسياح، وتشغيله لقطاع كبير من العمالة وكوسيلة لتعريف البلد لدى البلدان الأخرى (السكر، 2002).

1.2. تعريف السياحة وأنواعها:

تعددت تعريفات السياحة بتعدد الجهات الدارسة لها وتعدد اختصاصات الباحثين، حيث ركز كل باحث على جانب معين عند تقديمه تعريفا للسياحة، منهم من ركز على السياحة كظاهرة اقتصادية أو كظاهرة اجتماعية، أو كظاهرة ثقافية، ومنهم من اعتبرها أساس تنمية العلاقات الدولية والإنسانية والثقافية والرياضية، ومنهم من يطلق عليها صناعة القرن العشرين أو بتول القرن الواحد والعشرين.

من المنظور الاقتصادي عرفها العالم النمساوي Von Schulir سنة 1910: "الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوفود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا." (بوشويشة، 2015)

أما من المنظور الاجتماعي فعرّفها **Freuller** سنة 1905 بأنها "ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة" (جاب الله، 2016).

وحسب تعريف جون ميشو (مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي) هي " نشاط يحتوي على عمليتي إنتاج واستهلاك تحتم تنقلات خاصة بما خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات، زيارة المقدرات الدينية، تجمعات رياضية... الخ (G.P, 1990).

2.2. الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي:

أصبح للسياحة دورا حيويا في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تشكل موردا أساسيا للعديد من الدول مثل إسبانيا، مصر، تونس، لما تجلبه من مداخيل هامة للدول، فهي مصدر رئيس للعملة الصعبة كما تساهم بشكل مباشر في تنمية الناتج المحلي وتخفيض البطالة وتنشيط القطاعات الأخرى كالبناة والنقل والاتصال والتجارة والصناعة التقليدية.

تتميز السياحة بأنها نشاط متداخل مع مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالنقل والفندقة والصناعات التقليدية والأنشطة التجارية الأخرى الأمر الذي جعل النشاط السياحي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وتعتبر الصناعة الأولى في العالم. يمكن تلخيص بعض الآثار الاقتصادية للسياحة من خلال مايلي:

- **توفير العملة الصعبة:** تعد السياحة مصدرا هاما لتوفير العملة الصعبة من خلال عائداتها، نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها، مما تساهم في تحسين ميزان المدفوعات، حيث تمثل صادرات غير منظوره، (أحمدي، 2016). إضافة إلى ذلك تساهم السياحة في ارتفاع الدخل الوطني وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي والتنمية الاقتصادية إذ أن 83% من دول العالم تعتمد على السياحة، 38% منها تعتبر السياحة ضمن القطاعات الخمسة الأساسية الموفرة للعملة الصعبة (دحموني، 2007).
- **توفير فرص العمل:** تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيراً لفرص العمل لاعتمادها الكبير على الموارد البشري (سعداوي و صدوقي)، عكس باقي القطاعات الأخرى التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة بالدرجة الأولى، ونظراً لتشابك وترابط القطاع السياحي بمختلف القطاعات بإمكانه توفير فرص عمل مباشر أو غير مباشر تفوق حدود القطاع السياحي، إذ أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرصة عمل جديدة بتشغيل 5.3 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى (ياسية و لحواسنية، 2017).
- **المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق:** عند قيام السلطة باستثمار كافة المواقع السياحية الموجودة في الوطن فإنها تتمكن من تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن، وخلق فرص عمل جديدة، واستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في تلك الأقاليم إضافة إلى تنمية وخلق مجتمعات حضرية جديدة، وإعادة توزيع الدخل بين كافة أفراد المجتمع.

3.2. أركان ومكونات السياحة:

أ. أركان السياحة:

تعتبر أركان السياحة همزة وصل بين السائح والسياحة، تتمثل فيما يلي (كواش، 2004):

- **النقل:** يعتبر النقل أحد الأركان الأساسية للنشاط السياحي، لا يمكن أن يكون هناك حركة سياحية بدون وسائله
- **الإيواء:** أول ما يبحث عنه السائح قبل مغادرته لبلده هو أماكن مناسبة للإقامة في البلد المقصود للسياحة.
- **البرنامج:** هي برامج معدة للسائح لزيارة المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية، وأماكن الترفيه والراحة والمناطق العلاجية والدينية والطبيعية وغيرها من المناطق السياحية، إضافة إلى الأسواق والمتنزهات.
- **البنية التحتية للسياحة:** تشمل الخدمات القاعدية التي يجب توفرها لقيام مشروع سياحي أو منطقة سياحية مثل البنوك، والمواصلات، والخدمات الصحية، وشبكات المياه، وشبكات الصرف الصحي، وغيرها من الخدمات، حتى يتمكن أي مشروع سياحي بالقيام بخدماته بشكل جيد.

● **البنية الفوقية للسياحة:** تتمثل في مكاتب المعلومات السياحية، كالكالات السياحية، مكاتب السفر، مكاتب إيجار السيارات، المترجمين، الشركات السياحية.

ب. مكونات السياحة:

تتمثل مكونات النشاط السياحي فيما يلي (جاب الله، 2016):

● **وسائل الإقامة:** تتمثل في الفنادق القرى السياحية، والمنتجعات السياحية، والمخيمات، حيث تخضع لشروط عدة منها: معيار الموقع: الذي يلعب دورا مهما في تصنيف الفنادق وتحديد درجتها ونوع زبائنها. معيار الخدمة: يمكن تقسيم وسائل الإقامة حسب هذا المعيار إلى:

○ وحدات إقامة تقدم خدمات سياحية كالفنادق وبيوت الشباب؛

○ وحدات إقامة تقوم بالخدمة الذاتية كالمخيمات؛

أما حسب معيار التسهيلات المتاحة فنجد: تسهيلات الحجز، ووسائل الاتصال، والتسهيلات الترفيهية مثل المطاعم والمساح.

● **النقل السياحي:** يعد النقل من أهم العناصر التي يقوم عليها النشاط السياحي، لأن المنتج السياحي لا يُنقل بل يجب على السائح التنقل إليه، يحتاج لذلك وسائل النقل والمواصلات. للنقل عدة أنواع: نقل داخلي يستخدمه السائح للتنقل داخل البلد، ونقل خارجي يسمح للسائح بالانتقال من بلدي الأصلي إلى بلد آخر، سواء عبر وسائل النقل البرية أو الجوية، أو البحرية.

● **الشركات والوكالات السياحية:** تقوم الشركات والوكالات بدور هام في مجال النشاط السياحي حيث تمثل العديد من موردي الخدمات السياحية، تعتبر وكالات السفر مكاتب استشارية للعملاء في مجال السفر والسياحة، ويطلق عليها الوسطاء، من بين أعمالها حجز وبيع تذاكر السفر، حجز الفنادق، إعداد وتنفيذ البرامج السياحية وغيرها.

● **الإرشاد السياحي:** هو من الأنشطة المكملة للنشاط السياحي. يجب أن يكون المرشد السياحي ذو كفاءة علمية ومهنية عالية وخبرة كافية في المجال التاريخي والجغرافي والحضاري والطبيعي، إضافة لإتقانه للغات الأجنبية الأساسية حتى يتمكن من التواصل مع السائح.

● **الترفيه:** تعتبر فرع من فروع المنشآت السياحية التي يتصل نشاطها اتصالا مباشرا بالعمل السياحي.

● **الأمن و الاستعلام:** يعتبر الأمن والاستعلام من أهم مكونات النشاط السياحي، يجب أن يتوفر الأمن حتى تكون هناك سياحة فهي شديدة الحساسية للظروف الأمنية.

● **المشتريات السياحية:** تتمثل في التذكارات السياحية والسلع والهدايا التي يقبل السائحون على شرائها، يعتبر هذا النشاط من الأنشطة التصديرية الهامة وأحد مصادر العملة الصعبة كما تعتبر من الأنشطة الإعلامية القوية والمؤثرة في الخارج.

4.2. الموارد السياحية للجزائر:

يعتمد النشاط السياحي على الموارد السياحية والإمكانات المادية والبشرية المستخرجة لاستغلال تلك الموارد، إذ تعتبر هذه الموارد بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي وأحد العوامل الرئيسية للطلب السياحي، تتمثل تلك الموارد في الموارد الطبيعية كالشواطئ والأنهار والجبال والصحاري، إضافة إلى المقومات التاريخية والحضارية، والثقافية والدينية. تتوفر الجزائر على ثروات وموارد سياحية مهمة لها مكانتها الإقليمية والدولية، بعضها مصنفا لدى منظمة اليونسكو، تشكل هذه الموارد مزيجا مميزا يجعل الجزائر قصد العديد من السياح، إلا أنها لم تستغل أحسن استغلال.

أ. المقومات الطبيعية:

تتربع الجزائر على مساحة شاسعة تقدر ب 2 381 471 كلم² بشمال إفريقيا، لها واجهة بحرية تقدر 1200 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط تتميز بمناخ متوسطي معتدل من أهم شواطئها شواطئ وهران، الجزائر، وجيجل، وسكيكدة، والقالمة.

تمتد سلاسل جبلية في شمال الجزائر التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية حيث تتوفر هذه الجبال على مقومات الجذب السياحي مثل الغابات والثلوج مثل الشريعة بولاية البليدة وتيكجدة بولاية البويرة، تتخل هذه السلسلة شعاب ومنايع مائية وحيوانات وطيور مختلفة الأشكال والألوان.

يشكل الأطلس الصحراوي أكثر من 80% من المساحة الكلية للجزائر به العديد من الواحات والكثبان الرملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، أكثر ما يميز الصحراء الجزائرية، منطقة الأهقار بتمنراست ذات أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد لما تتوفر من رسومات قديمة. نجد بمنطقة التاسيلي وادي جرات الذي يشكل معلما أثريا وسياحيا عالميا (معيزي و مراكشي، 2012).

تزخر الجزائر بعشرات الحمامات المعدنية والتي تمثل مورد مهم لتنمية سياحة الحمامات المعدنية إذ تتوفر في الجزائر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية والمعدنية التي يمكن استغلالها كمحطات حموة عصرية.

ب. المقومات التاريخية والأثرية:

تملك الجزائر إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة بها تشهد على عراقة الحضارات المتعاقبة مثل البيزنطية والرومانية الإسلامية. منها ما صنفته اليونسكو ضمن التراث العالمي التاريخي (سعداوي و صدوقي، ؟).

الجدول رقم (1): القائمة الأصلية لمواقع التراث العالمي للجزائر

الاسم	معياري الاختيار	الرقم	سنة التسجيل	الوصف
قلعة بني حماد	ثقافي	102	1980	يعود تاريخ إنجاز وبناء قلعة بني حماد إلى سنة 1007 إلى 1008 م على يد حماد بن بلكين، وتعد أحد معالم الحضارة الإسلامية بالجزائر وامتدادا لدولة حماد بن بلكين
طاسيلي ناخر	مختلط: ثقافي + طبيعي	179	1982	تتكون كهوف طاسيلي من صخور بركانية ورملية تعرف بـ "الغابات الحجرية". وتوجد الكهوف فوق هضبة مرتفعة يجاورها جرف عميق، وتحتوي جدران الكهوف على مجموعة من النقوش التي تعود لحضارة قديمة
وادي مزاب	ثقافي	188	1982	تأسس في القرن العاشر الميلادي على يد الأباطين حول مبانيهم التي تم تصميمها بشكل هندسي معماري بسيط وعملي لتكون متكيفة مع البيئة من حولها
جيميلة	ثقافي	191	1982	جميلة أو سويكول تقع على ارتفاع 900 م فوق سطح البحر، وتحتوي على ساحات وهياكل وكنائس وأقواس ومنازل على الطراز الروماني.
تيازة	ثقافي	193	1982	مركز تجاري قديم، احتلها الرومان ليحولوها قاعدة استراتيجية بغرض فتح الممالك الموريتانية. كما أنها تشمل عدداً من الآثار الفينيقية والرومانية والبيزنطية والمسيحية القديمة
تيمقاد	ثقافي	194	1982	نشأت عام 100 م على يد الإمبراطور تراجان كمستوطنة عسكرية. لها فناء مربع وتصميمها قائم على الأعمدة التي يشرف عليها الكاردو والديكومانوس وهما الطريقان الرئيسيان اللذان يعبران المدينة
قصبية الجزائر	ثقافي	565	1982	تشرف القصبية على الجزر الصغيرة حيث تم إنشاء مركز تجاري منذ القرن الرابع ق. م. وهي تضم بقايا قلعة ومساجد قديمة وقصور عثمانية، بالإضافة إلى بنية حضرية تقليدية

الجدول رقم (2): القائمة الإرشادية التمهيدية لمواقع التراث العالمي في الجزائر

الاسم	الموقع	التصنيف	رقم الإسناد	سنة التسجيل
الواحات التي تعتمد على الفترات (قنوات الري) والقصور في العرق الغربي الكبير.	العرق الغربي الكبير	ثقافي	1772	2002
المواقع والطرق التي سلكها أوغسطينوس في المغرب الأوسط	ولاية تبسة وعنابة	ثقافي	1773	2002
ندرومة وجبال طرارة	ولاية تلمسان	ثقافي	1774	2002
واد سوف	الوادي	ثقافي	1775	2002
المدافن الملكية لنوميدياوموريطنية والآثار الجنائزية لما قبل الفتح الإسلامي	ولاية تيازة	ثقافي	1776	2002
منطقة الأوراس مراكز الواحات في تضاريس غوبي والقنطرة	ولاية بسكرة	مختلط	1777	2002

المصادر: موقع ويكيبيديا/ <https://ar.wikipedia.org/wiki>: مواقع التراث العالمي في الجزائر

ت. الموارد الثقافية:

تعاقبت حضارات كثيرة على الجزائر تركت آثار كثيرة تروي حكاية كل حضارة مثل النقوش في الهقار والطاسيلي التي تعود لحضارات ما قبل الميلاد، والأثار الرومانية في جميلة بسطيف وتيمقاد بباتنة، والأثار الإسلامية بقسنطينة وغرداية وتلمسان، والأثار الأوروبية كبرج سانتا كروز بوهران وسانت اوغسطينبعنابة(جاء الله، 2015-2016).

الجدول رقم(3): القائمة الإرشادية التمهيدية للموارد الثقافية في الجزائر

الاسم	الموقع	الوصف
أهلليل قورارة التقليدي والعادات المرتبطة به	منطقة قورارة، ولاية أدرار.	أهلليل قورارة: هو تراث شعري وغنائي من منطقة قورارة الجزائرية. كان هذا النوع من الغناء منتشرًا في منطقة تيمون وما جاورها، منذ القديم، وكان يعرف قبل الإسلام باسم أزنون ليحمل بعده الاسم الحالي أهلليل. ويرى البعض أن هذه التسمية مشتقة من "أهل الليل" باعتبار أن هذا الغناء يؤدي في الليل، بينما ربطها البعض الآخر بالهلال، ويذهب آخرون إلى أن الكلمة جاءت من التهليل لله ومن عبارة "لا إله إلا الله". والأهلليل هو عبارة عن نوع من الغناء بالصحراء الجزائرية
الزاوية الشيخية والمراسيم المتعلقة بها	بلدية الأبيض سيدي الشيخ.	تم تصنيف العادات الصوفية المتعلقة بالزاوية الشيخية ضمن قائمة "رائع التراث الشفهي اللامادي للإنسانية" في الجزائر وقد عرفت هذه الزاوية إشعاعا روحيا في فترات من الزمن، وكانت مقصد طلاب الروحانيات والتربية الذوقية، وتسعى إلى المحافظة على التراث وتعزيز القيم المجتمعية مثل حسن الضيافة والممارسات الجماعية كالتسايح، وتلاوة القرآن الكريم، والأغاني والرقصات التقليدية والفلكلورية ولا سيما المبارزات ومسابقات الفروسية.
الممارسات والمهارات والمعرفة المرتبطة بمجموعات إمزاد عند الطوارق	مشارك بين الجزائر و مالي و النيجر	تم إدراج آلة إمزاد وما يتعلق بها من مهارات ضمن لائحة التراث العالمي الثقافي اللامادي للإنسانية تحت عنوان: الممارسات والمهارات والمعرفة المرتبطة بمجموعات إمزاد عند الطوارق.
عادات وطقوس ومراسم السببية في واحة جانت بالجزائر	واحات جانت بجنوب الجزائر	هو احتفال تقليدي سنوي يقام بمدينة جانت الجزائرية، وتعتبر تقليدا تراثيا، من أهم المناسبات المحلية العريقة التي تحتفل بها طوارق الصحراء بالجنوب الجزائري، الذي يصادف كل سنة اليوم العاشر من محرم في التقويم الهجري، حيث ترمز هذه المناسبة إلى السلم المدني والسلام والالتحام الاجتماعي.
العادات والمهارات الحرفية المرتبطة بزي الزفاف التلمساني	تلمسان	تم إدراج العادات والتقاليد والمهارات الحرفية المرتبطة بزي الزفاف التقليدي التلمساني، في قائمة اليونسكو للتراث العالمي اللامادي سنة 2012، وهي عادات تقضي بأن ترتدي العروس بحضور أهلها وصديقاتها المدعوات فستاناً تقليدياً من الحرير الذهبي اللون.

المصدر: موقع ويكيبيديا/ <https://ar.wikipedia.org/wiki/> مواقع التراث العالمي - في الجزائر

3. دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة في الجزائر:

1.3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر:

إن أولى ثمرات التوجه إلى اقتصاد السوق اعتمدت الجزائر قوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كإشارة لإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما انعكس إيجابيا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى، وقد شهدت هذه التدفقات منحى تصاعديا ابتداء من سنة 2000 (بداية المرحلة الثانية)، إلا أنها تميزت بنوع من التذبذب بين الفترة 2011 إلى 2017 وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

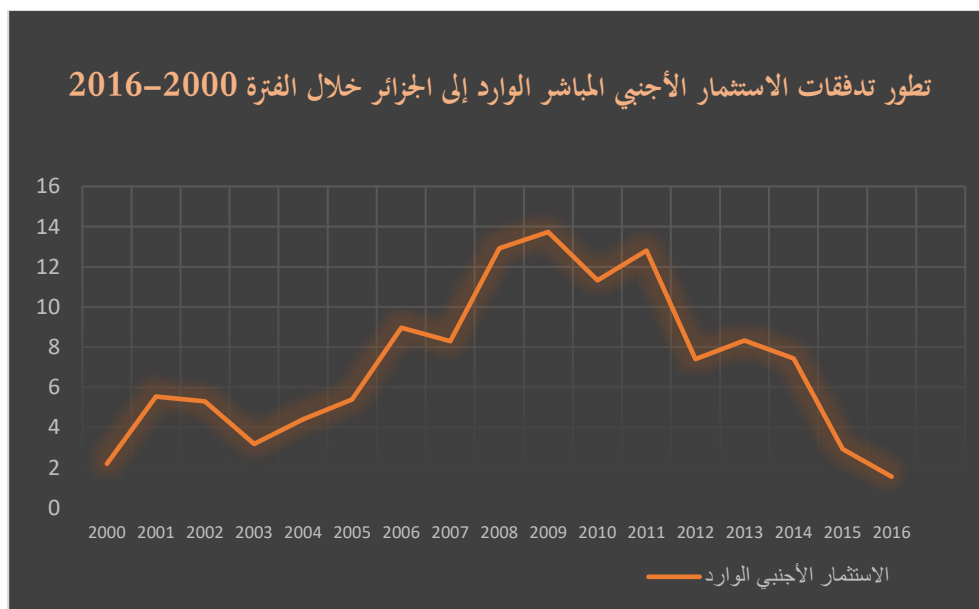
الجدول رقم (04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
FDI الوارد	438	1.108	1.065	634	882	1.081	1.795	1.662	2.593
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
FDI الوارد	2.746	2.264	2.571	1.484	1.664	1.488	3.587	1.546	

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الأونكتاد 2000-2016.

الشكل رقم (01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (4).

من خلال معطيات الجدول رقم (04) والمتمثلة في الشكل رقم (01)، نلاحظ أن الجزائر حققت مستويات شبه مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر ارتفاعاً خلال سنة 2001 و2002 مقارنة بسنة 2000، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقياً، إذ تزامن هذا الارتفاع بصدور القانون 03/01 وما تضمنه من حوافر و ضمانات للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى ذلك حصول الشركة المصرية 'Orascom' على ترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية 'Ispat' الهندية بالحجار.

إلا أن هذه التدفقات قد انخفضت نسبياً سنة 2002 ليؤكد أن الارتفاع السابق كان استثنائياً غير نابع من تحسن المناخ الاستثماري، ثم أرتفع سنة 2004 بسبب بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة 'Wataniya' للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ما بين 2001 إلى 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات (بن حسين، 2009).

أما بحلول سنة 2005 فقد شهدت الجزائر تحسن ملحوظ وزيادة في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة حتى بلغت ذروة التدفقات سنة 2009، إذ يمكن إرجاع هذا التحسن إلى عدة أسباب أهمها تحسن وتطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تحسن الوضع الأمني، مما دفع بتحسين المناخ الاستثماري، حيث عرفت الجزائر هذه الفترة أضخم صفقة في قطاع المحروقات الموقعة بين 'Sonatrach' وشركة 'British Petroleum' البريطانية لتطوير حقل الغاز بمنطقة عين صالح. وتميزت كذلك هذه الفترة بتراجع في الاستثمارات العالمية بفعل الأزمة المالية لسنة 2008.

عرفت الفترة ما بين 2010 إلى 2012 قد تذبذب في تدفق الاستثمارات الأجنبية للجزائر، سبب التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمارات المتوجهة للجزائر، وكذلك متأثراً بتدابير القانون التكميلي لسنة 2009 الذي ينص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي، كما فرض الاعتماد لمستندي كوسيلة وحيدة للدفع (علاوي و بوروشة، 2015)، بالإضافة إلى إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حقه في شراء العقار، إذ أن هذا القانون بقي أثره على مدى باقي السنوات.

سنة 2011 ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ضئيلة، وذلك نظراً للأوضاع الأمنية المضطربة التي شهدتها الدول العربية، تحت ما يسمى بالربيع العربي، خاصة منها دول الجوار تونس وليبيا، لكن من سنة 2012 حتى سنة 2015 تميزت هذه الفترة بالانخفاض المستمر لتدفق الاستثمارات، وذلك راجع للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يمثل 90% من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر سنوياً على خلفية ملف الفساد بشركة 'Sonatrach' مما أدى إلى انهيار التدفقات الوافدة بصورة كبيرة جدا ما بين 2012 و2015، والذي يبرز تأثير التوقف أوتباطؤ نشاطات الشركة التي كانت تشكل أهم مصدر بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

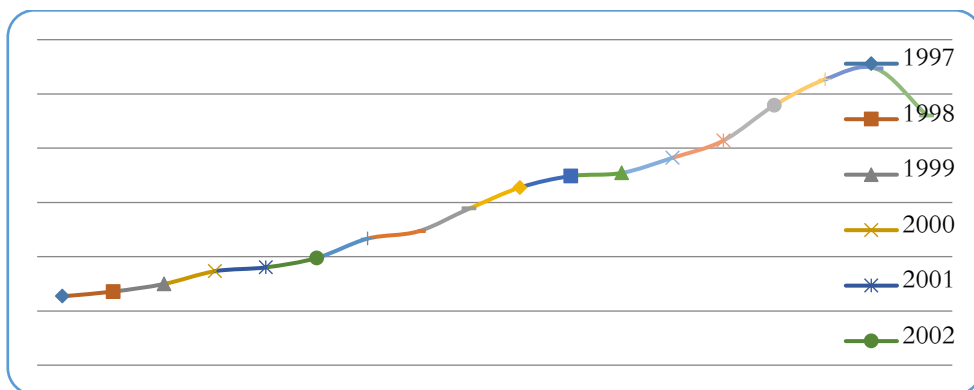
الجدول رقم (5): عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1997-2014)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد السياح	634752	678448	748537	865984	901416	988060	1166287	1233719
معدل التغيير %	/	6,88	10,33	15,69	4,09	9,61	18,03	5,78
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد السياح	1443090	1637582	1743084	1771749	1911506	2070496	2394887	2634056
معدل التغيير %	16,97	13,47	6,44	16,44	7,88	8,31	15,66	9,98
السنوات	2013	2014						
عدد السياح	2732731	2301373						
معدل التغيير %	3,74	-15,78						

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

نلاحظ من خلال الجدول إن هناك تدببب في حركة عدد السياح الوافدين للجزائر، حيث كان معدل التغيير ضعيف جدا، تم بدا التحسن في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من 634752 سائح سنة 1997 ليصل عددهم سنة 2014 إلى 2301373 سائح ولكن يبقى نصيب الجزائر من السياحة الوافدة ضئيلا مقارنة بدول الجوار، وهذا بسبب اعتبارات كثيرة منها البنية التحتية التي لا تلي احتياجات مستوى الطلب عليها.

الشكل رقم (02): عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1997-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (5)

3. النتائج والمناقشة:

1.3. النتائج:

أ. وصف متغيرات الدراسة:

وصف سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفترة 1997-2014 من الملحق رقم (1) نلاحظ أن متوسط تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة المدروسة قدر بـ 1.38 مليون دولار بانحراف معياري 8.20 مليون دولار، حيث وافقت أكبر قيمة سنة 2009 بحجم استثمار عادل 2.75 مليون دولار، أقل قيمة سجلت سنة 1997 بحجم استثمار قدر بـ 0.26 مليون دولار.

وصف سلسلة تطور عدد السياح للفترة 1997-2014 يتضح من الملحق رقم (2) أن متوسط عدد السياح الوافدين للفترة المدروسة قدر بـ 1547643 سائح بانحراف معياري 688206.2 سائح، حيث وافقت أكبر قيمة سنة 2013، بعدد قدر بـ 2732731 سائح، أما أقل قيمة سجلت سنة 1997 بعدد 634752 سائح.

ب. اختبار استقراره سلسلي الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد السياح الوافدين

الجدول رقم (6): اختبار ديكي فولروفليبيرون لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر

القيم الحرجة % 5	PP			ADF			المتغيرة FDI
	القرار	الفرق الأول	عند المستوى	القرار	الفرق الأول	عند المستوى	
-1.962	I(1)	- 4.798	- 0.291	I(1)	- 4.812	- 0.291	بدون قاطعواتجاه عام
-3.052	I(1)	-4.723	- 1.658	I(1)	- 4.734	-1.658	بقاطع
-3.710	I(1)	-4.766	-1.515	I(1)	-4.766	-1.547	بقاطع واتجاه عام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدره أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في كل من اختبائي ADF و PP عند الفرق الأول بالنسبة لسلسلة FDI، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائياً عند 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة أي أن السلسلة مستقرة (Stationary) عند الفرق الأول. بعد اختبار استقراره سلسلي عدد السياح استحال تكاملها عند المستوى، وكذلك عند الفرق الأول والثاني،

لهذا تم الاستعانة بسلسلة تطور عدد السواح الوافدين حيث $ENT = NT_t - NT_{t-1}$

الجدول رقم (7): اختبار ديكي فولروفليبيريون لسلسلة عدد السياح

القيم الحرجة	PP				ADF				المتغيرة ENT
	القرار	الفرق الثاني	الفرق الأول	عند المستوى	القرار	الفرق الثاني	الفرق الأول	عند المستوى	
-1.964	I(2)	-4.508	-1.331	-1.351	I(2)	-4.513	-1.401	-1.182	بدون قاطع واتجاه عام
-3.098	I(2)	-4.567	-1.233	-1.022	I(2)	-4.579	-1.350	-2.853	بقاطع
-3.791	I(2)	-4.888	-1.571	-0.595	I(2)	-4.888	-1.647	-2.356	بقاطع واتجاه عام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في كل من اختبائي ADF و PP عند الفرق الثاني بالنسبة لسلسلة ENT، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائياً عند 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة أي أن السلسلة مستقرة (Stationary) عند الفرق الثاني.

2.3. المناقشة:

أ. تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة:

بما أن السلسلتين FDI و ENT مستقرتين من درجتين مختلفتين نستخدم منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL (انظر الملحق 3). نستعمل معادلة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة التالية:

$$D(ENT)=0.000120*FDI1-418805*D(ENT(-3))$$

ب. اختبار معنوية النموذج:

اختبار معامل التحديد R^2 : لدينا $R^2=0.76$ مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية، كما يتضح من اختبار ستودنت t أن قيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولة عند المستوى 10% أي أن معاملات النموذج مقبولة إحصائياً، كما تشير الإشارة الموجبة على العلاقة الطردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية القطاع السياحي من خلال التزايد السنوي لعدد السياح.

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ حوالي 76% من تغيرات عدد السياح كنتيجة لتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال اختبار فيشر نلاحظ أن النموذج مناسب لتمثيل العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وأنه

قيمتها الإحصائية معنوية أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن النموذج مناسب لتمثيل العلاقة الخطية.

ت. التقييم الاقتصادي:

يتم تقييم النموذج اقتصاديا على أساس إشارة المعلم، حيث أن إشارتها لا تناقض النظرية الاقتصادية، حيث أننا نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها، أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي عند مستوي معنوية (10%) على تنمية القطاع السياحي في الجزائر، وعلى الرغم من أنها درجة متواضعة وذلك راجع إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاع السياحي إن لم نقل أنها معدومة.

الخاتمة

من خلال عرضنا السابق لاحظنا أن السياحة صنفت من الصناعات رائدة لأهميتها في دفع عجلة التنمية، إذ تعتبر وسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة، لأنها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة ويرتبط بأنشطة أخرى، مما جعل الكثير من الدول تولي اهتماما خاصا لهذا القطاع، حيث عمدت إلى تخصيص رؤوس أموال هائلة للاستثمار فيه.

لقد رأينا كيف أن الجزائر في سبيل إنعاش اقتصادها الوطني ودعجه ضمن الاقتصاد العالمي سعته إلى توفير أفضل الظروف لاستقطاب واستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة الاعتبار لدور هذا الأخير من خلال تهيئة أرضية مناسبة له أو بعبارة أخرى تحسين البيئة التي ستحتضنه، فقد عملت السلطات العمومية وبذلت أقصى الجهود لأجل ذلك سواء من خلال القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري، والتي من ضمنها نجد قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 والذي من خلاله أعطيت الفرصة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو، أو من خلال ما أقرته الجزائر وطبقته من إصلاحات قامت بتنفيذها لإخراج البلاد من الأزمة وتكييفها مع المتطلبات الدولية الجديدة.

النتائج:

- تذبذب في تدفق الاستثمارات الأجنبية للجزائر، وانحيارها في السنتين الأخيرتين؛
- تركيز الاستثمارات الأجنبية الوافدة على الاستثمار قطاع النفط.
- تداخل أنشطة السياحة مع مختلف القطاعات الأخرى كالنقل والفندقة والصناعات التقليدية والأنشطة التجارية الأخرى مما يجعل أنشطة السياحة حساسة جدا لمستويات الرضى عن تلك الأنشطة؛
- تحظى الجزائر بمقومات جذب سياحي عديدة ومتنوعة، والاستثمار فيها من شأنه أن يحقق نسبة عالية من الدخل الوطني
- ضعف البنية التحتية وعدم ارتقائها لتلبية احتياجات مستوى الطلب عليها.

التوصيات:

- تكوين الموارد البشرية للعمل في القطاع السياحي وتطوير مهاراتهم وقدراتهم، عن طريق فتح تخصصات في المجال السياحي بمعاهد التكوين؛
- تهيئة وتطوير المنتجات السياحية، وتحسن الخدمات المقدمة للسائحين خاصة فيما يخص الفنادق والنقل؛
- تشكيل فرق عمل بمديريات الولاية للسياحة والصناعات التقليدية تعمل على تسويق المنتجات السياحية عبر الانترنت خاصة مواقع التواصل الاجتماعي لتعريف بالمواقع الأثرية والمناطق السياحية في الجزائر؛
- ضرورة مواصلة تهيئة المناخ المناسب لجلب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب وتقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمار في القطاع السياحي.

المراجع المستعملة:

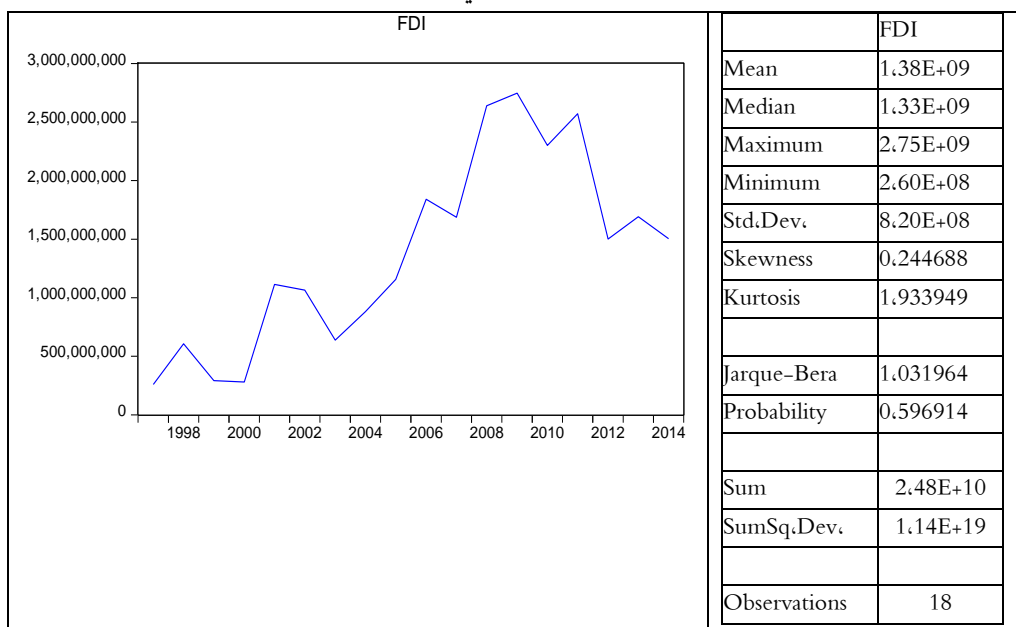
- أبو عامر هالة طالب. (2018). عقد السلم الموازي ودوره في تحقيق الامن الاقتصادي. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 31، العدد 63، صفحات 43-1012816/001298980-43 doi:
- أقاسم حسنة. (2011-2012). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3. الجزائر.
- أمحمدى وزينة أمينة. (2016). مدى مساهمة القطاع السياحي في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر. مجلة دفاتر بوادكس عدد 5، الصفحات 76-101.
- بن حسين ناجي. (2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31. ص 53-83.
- بوشويشة رقية. (2014-2015). الإستثمار في السياحة و دوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة.
- بيوض محمد العيد. (2011). تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية -دراسة مقارنة تونس الجزائر والمغرب-. رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
- جاب الله لياس. (2015-2016). آليات تطوير قطاع السياحة في الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- جوامع لبيبة. (2014-2015). أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة، الجزائر، مصر والسعودية. أطروحة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة.
- حبش بهاء أنور. (2008). تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، مجلد 4، العدد 11، الصفحات 92-116.
- خروي مراد، و أميرة بحري. (2017). الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية فعالة لنقل التكنولوجيا الأجنبية إلى المؤسسات الجزائرية. مجلة الاقتصاد الصناعي، عدد 12، ص 252-267

- دحموني عبد الكريم.(2006-2007). تنمية و تطوير السياحة الصحراوية -دراسة حالة تمنراست. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
 - سرور جرمان سرور المطيري.(2015). تغير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013 (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة: المكتب العربي للمعارف. على الموقع
 - سعد حكيمة. (2014). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
 - سعداوي موسى ، و زروق صدوقي.(بلا تاريخ). السياحة في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية.مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، عدد 2، الصفحات 93 - 116.
 - السكر مروان محسن. (2002). مختارات الاقتصاد السياحي. مصر: دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
 - علاوي محمد لحسن ، كريم بوروشة.(2015). أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية للفترة(1990-2012). مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 9.
 - علوان قاسم نايف. (2009). إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق). الطبعة الأولى. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، بتصرف.
 - عميش عائشة.(2017).دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
 - فرحي كريمة.(2012- 2013).أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر، والجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3، الجزائر.
 - القليطي سعيد على حسن. (2007).التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الامن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالملكة العربية السعودية. مؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني. الرياض.
 - كزار باسمة حسن. (2013). أثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة.مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 27. الصفحات 35-82.
 - كواش خالد.(2003- 2004).أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
 - معيزي قويدر ، و محمد ملين مراكشي.(2012). السياحة في الجزائر واقع و آفاق، مع الاشارة إلى حالة ولاية البلدة. مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، مجلد 1، عدد 2، الصفحات 159-188.
 - منصر جمال. (2009).تحولات في مفهوم الأمن: من الأمن الوسائل إلى أمن الأهداف. دفا تر السياسة و القانون(01). على الموقع -2009-01-numero/index.php.univ-ouargla.dz/revues/
- 41-52-10-02-05-2013-515-dafatir. تاريخ الاطلاع 2018/04/22.

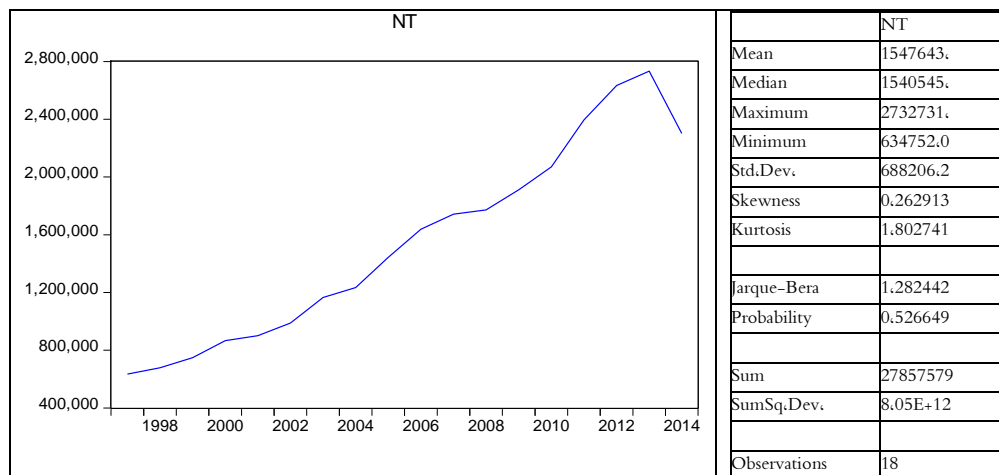
- هدروق أحمد. (2014). دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حالة الجزائر 1970 - 2012. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. العدد 02. ص 81-110
- ياسية سليمة ، وياسمين لحواسنية.(2017). نحو استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي، عدد 12. الصفحات 191-206.
- يقور أحمد. (2014-2015). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان.
- Bertrand, R. (1971). Economie Financière International. Paris. Edition PUF.
- G.P . (1990). La Zoto-géographique du tourisme. maison Paris.

الملاحق:

الملحق 1: وصف سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1997-2014



الملحق 2: وصف سلسلة عدد السياح للفترة 1997-2014



الملحق 3: تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL

DependentVariable: ENT
 Method: ARDL
 Date: 11/09/18 Time: 11:16
 Sample (adjusted): 2002 2014
 Included observations: 13 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 20
 Selected Model: ARDL(4, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ENT(-1)	0.446374	0.407211	1.096174	0.3093
ENT(-2)	-0.535784	0.431346	-1.242123	0.2542
ENT(-3)	-1.418805	0.447076	-3.173520	0.0156
ENT(-4)	-0.979144	0.606517	-1.614370	0.1505
FDI	0.000120	5.44E-05	2.204577	0.0633
C	211937.3	117916.7	1.797347	0.1153

R-squared	0.767160	Mean dependent var	107721.0
Adjusted R-squared	0.600846	S.D. dependent var	180198.7
S.E. of regression	113847.2	Akaike info criterion	26.42714
Sumsquared resid	9.07E+10	Schwarz criterion	26.68788
Log likelihood	-165.7764	Hannan-Quinn criter.	26.37354
F-statistic	4.612710	Durbin-Watson stat	2.890770
Prob(F-statistic)	0.035064		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.